

تتضمن نتائج مسح الطلب للقوى العاملة الخاصة بالمنشأة عرضاً لأهم المؤشرات، على النحو التالي:-

خصائص المنشآت

- بلغ إجمالي المنشآت حسب نتائج المسح ٢٥٠,٩٠٣ منشأة تحتوي أمانة العاصمة على أعلى نسبة من المنشآت ٢٠,٨%، يليها تعز ١٣,٧% ثم حضرموت ٩,٩%، إب ٩,٣%، الحديدة ٨,٦% من إجمالي المنشآت.
- تبلغ نسبة منشآت القطاع الخاص المشمولة بالمسح (محلي، أجنبي، مشترك) ٩٨,٤% والمنظمات غير الحكومية ١,٣%، تعاوني ٠,٢% مختلط ٠,٠٤% والقطاع العام الإنتاجي ٠,٠٤%.
- ما يقرب من ثلثي المنشآت ٦٩,٧% تقع ضمن نشاط تجارة الجملة والتجزئة، ١٤% صناعات تحويلية وتوزع بقية المنشآت على الأنشطة الأخرى.
- تتوزع المنشآت بحسب الكيان القانوني إلى ٩٦,٥% فردية، ١,٣% تضامنية، ٠,٦% مساهمة، ١,٥% حكومي/عام وذات مسؤولية محدودة وأخرى.

خصائص العاملين في المنشآت

- يشير توزيع العاملين بحسب المحافظات بأن أمانة العاصمة تحتوي على أعلى نسبة من العاملين في المنشآت المشمولة بالمسح ٢٢,٣% يليها محافظة تعز ١٧% والحديدة ١١,١% من إجمالي العاملين وهي مناطق تتميز بكثافة عدد المنشآت فيها.
- ويتوزع العاملون بحسب الحالة العملية بين ٣٥,٥% من أصحاب العمل يدير معظم منشآت صغيرة، ٣٧,٣% عاملين بدوام كامل وجزئي، ٢١,٧% عاملين بدون أجر من أفراد الأسرة، في حين يشكل العاملون المتدربون والمتمرنون ٥,٥% من إجمالي العاملين.

توزيع العاملين بحسب الجنسية والنوع

- بلغ إجمالي العاملين في المنشآت المشمولة بالمسح ٦٩٢,١٨٩ عامل نسبة الذكور ٩٥,٩% والإناث ٤,١%.
- ويتوزع العاملين حسب الجنسية ويظهر المسح أن ٩٩% عمال يمنيين، ١% عمال غير يمنيين مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذه الأرقام لا تشمل العاملين في الإدارة العامة والأمن والدفاع وخدم المنازل.

توزيع العاملين بأجر بحسب الحالة التعليمية والجنس

- يتبين من نتائج المسح للمشتغلين بأجر بأن ٥٧% هم في مستوى التعليم الأساسي وما دون ٤,٦% خريجي مراكز التدريب المهني والثانويات الفنية والمهنية.

أما الثانوية العامة فإنها تشكل في هذا الهرم ما نسبته ٢٢,٧% في حين يشكل خريجي المعاهد التقنية (دبلوم بعد الثانوي) ٤,٦% والجامعي فأعلى ١٠,٢% من إجمالي العاملين بأجر. وبشكل عام، فإن نسبة الإناث في التعليم العالي (دبلوم بعد الثانوي وجامعي فأكثر) والثانوية العامة التي تراوحت نسبها بين ٣٥,٥% و ٢٥% على التوالي هي نسب مرتفعة مقارنة بمراكز التعليم الفني والمهني والتي لا تزيد عن ٣% من مجموع الإناث.

توزيع المشتغلين بأجر بحسب المهنة والجنس

- تبين البيانات أن ٣٥% من العاملين يزاولون مهن عمال الخدمات والبيع في المتاجر، ويعود ارتفاع المشتغلين في هذه المهن لانتساع حجم نشاط تجارة الجملة والتجزئة. ويشكل عمال التشغيل والتجميع في المصانع والمركبات ١٤,٢% والحرفيون ١٠,٣% والمهن التي تتطلب مؤهلات ومهارات عليا ومتوسطة تتراوح بين المشرعون ٣,٤%، الاختصاصيين ١,٨%، الفنيين والمهنيين المساعدون ٨,٩% والكتبة ٨,٦% من إجمالي العاملين. وتشكل نسبة الإناث في تلك المهن العليا والمتوسطة نحو ٥٧٨% من إجمالي الإناث.

العجز في اليد العاملة

أظهرت نتائج المسح بأن ٢٩١٣ منشأة تشكل ١,١% من المنشآت المشمولة بالمسح تواجه معوقات لتلبية

احتياجاتها من العمالة في بعض المهن والتخصصات ولأسباب مختلفة، حيث تواجه ٢٩,٧% من المنشآت عجزاً في مهن الفنيين والمهنيين المساعدين وحوالي ٢٥,٢% من إجمالي المنشآت في مهن الاختصاصيين وهي المهن التي تتطلب مهارات علمية وعملية وإدارية. كما تواجه ١٦,٦% من المنشآت عجزاً في عمال الخدمات وعمال البيع في المتاجر، ١٤,٨% في مهن الحرفيون، ٣,٦% في مهن المشرعين والمديرين، و ١٠,٢% من المنشآت تواجه عجزاً في المهن الأخرى. وتتفاوت الصعوبات التي تعاني منها المنشآت وتحول دون تلبية احتياجاتها من العمالة في المهن المطلوبة، وهي على النحو التالي:

• عدم توفر العامل المؤهل في سوق العمل وهي من أكثر الأسباب التي تعاني منها المنشآت رئيسية تصل إلى ٤٢,٥%.

• عدم توفر الخبرة الكافية للعمالة وتعاني منها ١٨,٤% من المنشآت.

• صعوبة في التمويل وتعاني منها ١٢,٢% من المنشآت.

• الافتقار إلى المهارات من اللغة الأجنبية والمهارات الإدارية والقيادية والمحاسبية وتشغيل المعدات الكهربائية والميكانيكية والحاسوب وغير ذلك من المهارات التي تتطلب دقة الأداء وتواجهها ١١,٧% من المنشآت.

• تدريب غير كاف في العمالة المعروضة تقدر نسبتها ١٣,٦% من إجمالي المنشآت.

• أسباب تتعلق بعقد العمل المعروض (مؤقت، دائم، موسمي) تواجه ٢,٦% من المنشآت.

• الافتقار إلى مؤهلات ومهارات أخرى تعاني منها ٩% من المنشآت.

اتجاهات الاستخدام خلال الأعوام ٢٠٠٦-٢٠٠٤

أظهرت نتائج مسح الطلب للقوى العاملة بأن صافي الطلب للقوى العاملة خلال الأعوام ٢٠٠٦-٢٠٠٤ يبلغ نحو ٤٦٨,٤٤ وظيفة موزعة على النحو التالي:-

أ) الطلب على القوى العاملة بحسب المحافظات

- الوظائف القابلة للزيادة:

يبلغ إجمالي الوظائف الحالية القابلة للزيادة خلال الأعوام ٢٠٠٦-٢٠٠٤ الناتجة عن دوران العمل نحو ٢٥٠٥٢ وظيفة يتركز ٣٥,٧% منها في أمانة العاصمة ويليها محافظة تعز ١٤,٥%، حضرموت ١٤%، صنعاء ٨,٧% وهي مناطق تتميز باتساع النشاط التجاري فيها، وتوزع بقية الوظائف (٢٧,١%) على بقية المحافظات مع ملاحظة أن الوظائف القابلة للزيادة تمثل مستويات متدنية في بعض المحافظات خاصة الجوف، المهرة.

- الوظائف القابلة للخفض

يقصد بالوظائف القابلة للخفض بحسب المفهوم المعتمد في المسح. تلك الوظائف التي قررت المنشآت تخفيضها لعدم حاجتها لأسباب اقتصادية. وقد تبين من خلال نتائج المسح بأن إجمالي الوظائف التي يتوقع إلغاؤها وتسريح شاغليها تقدر بنحو (٢٠٧٤) وظيفة، أكثر من ثلثي هذه الوظائف تقع في منشآت أمانة العاصمة ٥٤,٨%، يليها تعز ١٩,٧%، وعدن ١١,٥%، الحديدية ٧,٥% لحج ٧,٢%. وتوزع بقية النسبة ٥% بين المحافظات الأخرى ذمار، الضالع، إب، حجة، مع عدم وجود اتجاهات لخفض الوظائف في محافظات مأرب، المحويت، أبين، البيضاء.

- الوظائف الجديدة المتوقع استحداثها

أظهرت نتائج المسح بأن مؤسسات سوق العمل في اليمن يتوقع أن تستحدث فرص عمل أو وظائف جديدة خلال الأعوام ٢٠٠٦-٢٠٠٤ في مؤهلات محددة لسد احتياجاتها من العمالة نتيجة إدخال تعديلات في نشاطها الاقتصادي أو تنظيمها. ويقدر إجمالي الوظائف المتوقع استحداثها ٢١,٤٩٠ وظيفة تستحوذ محافظة صنعاء على النصيب الأكبر ٣٦,٨% ويليها الأمانة ١٦,٩%، حضرموت ١١,٣%، تعز ٩,٤% ليصل بذلك إجمالي

الوظائف في هذه المحافظات إلى ٧٤,٤%، وتتنوع ٢٥,٦% من الوظائف على بقية المحافظات مع الأخذ بعين الاعتبار أن هنالك اتجاهات منخفضة لخلق وظائف في محافظات أربيل، الجوف، شيوخه، مارب حيث لا تزيد نسبتها عن ٠,٦% من إجمالي الوظائف المتوقع استحداثها.

(ب) الطلب على القوى العاملة بحسب النشاط الاقتصادي

يظهر المسح بأن نشاط تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والسلع الشخصية والأسرية تمثل الوظائف القابلة للزيادة والوظائف الجديدة وبنسبة ٤٠,١% من إجمالي الطلب الكلي، والذي يعكس التوسع المتنامي لمنشآت هذا القطاع ومدى قدرتها على خلق فرص عمل ويقدر الطلب الإضافي في قطاع الصناعات التحويلية الناتجة عن زيادة الوظائف الحالية والجديدة (٢١,٥%)، وتحمل المرتبة الثانية الصحة والعمل الاجتماعي ١٠,٣% وأنشطة الخدمة المجتمعية والاجتماعية ٨,٣%.

وفي الوقت الذي ستشهد تلك القطاعات تزايداً في الطلب على العمالة فإنه يتوقع أن تؤدي إجراءات إعادة الهيكلة التي أقرتها بعض المنشآت إلى تقليص محدود في الوظائف يبلغ حوالي ٢,٠٧٤ وظيفة تصل نسبتها في الصناعات التحويلية إلى ٣٤,٧% والتجارة ١٨,٩% والفنادق والمطاعم ١١,٥% وصيد الأسماك ٩,٨%.

(ت) الطلب على القوى العاملة بحسب المهن

تشير اتجاهات الطلب للقوى العاملة بحسب المهن المطلوبة للأعوام ٢٠٠٤-٢٠٠٦ إلى وجود ٤٦,٥٤٢ وظيفة تمثل الاحتياجات القابلة للزيادة من:-

- الاختصاصين ٣٩,٤% والفنيين ٢٨%، والتي تتطلب بطبيعتها مؤهلات يمكن توفيرها من مؤسسات التعليم الجامعي والمعاهد التقنية.

- مجموع الوظائف السنوية القابلة للخفض حوالي ٢,٠٧٤ وظيفة منها ٢١,٤% يشغلها فنيون ومهنيون مساعدون، ١٩,٧% شغلها عمال الخدمات، ١٩,٧% عمال تشغيل و ١٦,٣% مهن الاختصاصيين معظمهم من العاملين في قطاعات الأسماك والتجارة والصناعات التحويلية والفنادق والمطاعم. ويشكل العاملون في الوظائف الأخرى ٣٣% من مجموع الوظائف القابلة للخفض.

(ج) المهن والوظائف الجديدة المتوقع استحداثها بحسب المؤهلات

يشكل الطلب على المؤهلات الجامعية فأعلى ٣٨,٣% من إجمالي الوظائف الجديدة يليها دبلوم بعد الثانوية (تقني) ٣٠,٨%، والثانويات الفنية ومراكز التدريب ١٩,١%. أما الوظائف البسيطة التي تتطلب مؤهلات في مستوى التعليم الأساسي وما دون فإنها تشكل أقل من ١٠,٤% من إجمالي الوظائف الجديدة.

(ح) أفضلية التشغيل للإناث / الذكور

أشارت نتائج المسح حول أفضلية التشغيل والتوظيف للذكور أم للإناث لتلبية الاحتياجات من العمالة إلى أن ٨٤,٦% من المنشآت تعطي أفضلية لتشغيل الذكور و ٤,٥% للإناث بينما ١٠,٣% من المنشآت لا تفرق في التوظيف.